



إرشادات ولاية نيويورك بشأن حماية حقوق الطلاب المهاجرين

كانون الثاني ٢٠٢٥

يشارك مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك (OAG)، ومكتب حاكمة نيويورك كاثي هوشول، ووزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) في التزام راسخ وطويل الأمد بحماية حقوق جميع الطلاب، بما في ذلك غير المواطنين. وقد أصدرت مكاتبنا سابقاً إرشادات للمناطق التعليمية والوكالات الحكومية حول مختلف القضايا وذلك لضمان حصول الطلاب المهاجرين في نيويورك على فرص متكافئة في التعليم والخدمات العامة الأخرى. وفي ظلّ التهديدات الأخيرة بزيادة الإجراءات الفيدرالية المتعلقة بالهجرة في مجتمعاتنا، نكتب هذه الرسالة لنؤكد على ضرورة بقاء المدارس ملائماً آمناً، حيث يُرحَّب بجميع الطلاب وتُوفَّر لهم فرصة التعليم العام المجاني.

تسلط هذه الإرشادات الضوء على الموارد المتاحة للمناطق التعليمية وتوضّح التزاماتها بموجب قانون الولاية والقانون الفيدرالي. وبينما لا يتناول هذا التوجيه السياسات المحلية التي قد توفّر حماية إضافية، ينبغي على المناطق التعليمية الإلمام بجميع السياسات التي تحكم عملياتها. وفي حال وجود أي استفسارات تتعلق بالامتثال، نحثّ المناطق التعليمية على التواصل مع وزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) ومكتب المدعي العام (OAG).

١. متطلبات التسجيل والالتحاق

بموجب قانون ولاية نيويورك، يحقّ لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ٢١ عاماً، ولم يحصلوا بعد على شهادة الثانوية العامة، الحصول على تعليم عام مجاني في المنطقة التي يقيمون فيها. ولا يجوز للمناطق التعليمية رفض استقبال أي طالب بناءً على الأصل القومي أو حالة الهجرة أو العرق أو مستوى إتقان اللغة، أو لأي أسباب تمييزية أخرى. كما أكّدت المحكمة العليا الأمريكية منذ زمن طويل أنه لا يجوز حرمان الطلاب من التعليم العام المجاني بسبب وضعهم كمهاجرين أو وضع والديهم أو الأوصياء عليهم. فقد تؤدي أي سياسات مدرسية تعيق المساواة في الوصول إلى التعليم إلى تعريض المناطق التعليمية للمساءلة القانونية وتقويض بيئة المجتمع المدرسي.

ولضمان قبول جميع الطلاب في مدارس نيويورك، نُذكّر المناطق التعليمية بعدم وضع أي حواجز تمييزية أمام التسجيل أو تثبيط الطلاب المهاجرين عن التسجيل بأي شكل من الأشكال. وعليه، يجب على المدارس النظر في مختلف إثباتات الإقامة في المنطقة التعليمية وتوفير قائمة غير حصرية من الوثائق المقبولة للجمهور. كما يُحظر على المدارس طلب بطاقة الضمان الاجتماعي أو رقمها، أو أي معلومات قد تكشف عن حالة الهجرة خلال عملية التسجيل. ويجب على المدارس تسجيل الطلاب المهاجرين والذين لا يمتلكون سكناً فورياً، حتّى وإن كانوا يفتقرون إلى إثبات إقامة أو سجل التطعيمات أو السجلات المدرسية أو أي مستندات أخرى عادةً ما تُطلب للتسجيل. للحصول على إرشادات إضافية حول التزامات الولاية والحكومة الفيدرالية في ما يتعلق بالتسجيل والالتحاق، نُشجّع المناطق التعليمية على الرجوع إلى إرشادات التسجيل المشتركة لعام ٢٠٢٣.

علاوةً على ذلك، يفرض قانون ماكينلي فينتو الفيدرالي لمساعدة المشردين، بالإضافة إلى قانون التعليم في نيويورك واللوائح التنفيذية، التزاماً إيجابياً على المناطق المدرسية في سبيل توفير الوصول إلى التعليم للطلاب الذين يعانون من التشرّد أو يعيشون في مساكن مؤقتة، بما في ذلك ملاجئ المهاجرين. وتوضّح إرشادات ماكينلي فينتو المشتركة لعام ٢٠٢١ كيفية قيام المناطق المدرسية بالوفاء بالتزاماتها القانونية لتلبية احتياجات الطلاب المشردين. وتؤكد الإرشادات أن لهؤلاء الطلاب الحقّ في التسجيل الفوري، سواء في مدرستهم الأصلية أو في المدرسة الأقرب إلى مكان إقامتهم الحالي، بغض النظر عن وجودهم في نفس المنطقة. كما تتحمّل المدارس مسؤولية التواصل لتحديد الأطفال والطلاب المشردين الذين يحتاجون إلى الدعم. كذلك، يجب أن توفّر وسائل النقل من وإلى مكان إقامة الطالب المؤقت. للحصول على مزيد من الموارد حول تطبيق قانون ماكينلي فينتو ودعم الطلاب المشردين، نحثّ المناطق المدرسية على التواصل مع مركز المساعدة الفنية والتعليمية لولاية نيويورك للطلاب المشردين (NYS-TEACHS).

٢. جمع معلومات الطلاب والوصول إلى سجلاتهم

يمنع القانون الفيدرالي وقانون الولاية، وخاصةً قانون حقوق التعليم والخصوصية الأسرية لعام ١٩٧٤ (FERPA)، عمومًا الكشف عن معلومات التعريف الشخصية (PII) دون موافقة الوالدين. وكما هو معمول به هنا، لا يمكن للمدارس الكشف عن معلومات التعريف الشخصية إلا إذا كانت تشكل معلومات دليل أو يتم تقديمها استجابة لـ "أمر قضائي أو استدعاء صادر بشكل قانوني". وتتضمن معلومات الدليل بيانات مثل اسم الطالب وعنوانه ورقم هاتفه. ولا تتضمن معلومات أو وثائق تتعلق بحالة الهجرة أو الجنسية أو الأصل القومي، ولا ينبغي للمدارس أن تسعى بشكل إيجابي إلى جمع هذه المعلومات ما لم يُطلب منها ذلك. إذا كانت هذه المعلومات ضرورية للمشاركة في برنامج معين أو متطلبات الإبلاغ، فيجب جمعها بعد عملية التسجيل وإخفاء هويتها حيثما أمكن ذلك. مع مراعاة الاستثناء المذكور أعلاه للأمر القضائي أو الاستدعاء الصادر بشكل قانوني، لا يُطلب من المدارس تقديم معلومات الطلاب إلى مسؤولي إنفاذ القانون الفيدراليين أو المحليين.

كما يحظر قانون FERPA على المدارس الكشف عن السجلات التي تحتوي على معلومات تتعلق بحالة الهجرة للطلاب إلى مسؤولي الموارد المدرسية (SRO) دون موافقة مسبقة من أحد الوالدين أو الوصي أو الطالب غير القاصر، باستثناء حالات معينة حيث يُعتبر مسؤولو الموارد المدرسية جزءًا من الكادر التعليمي. وحتى في هذه الحالات، لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية استخدام معلومات التعريف الشخصية الواردة في السجلات التعليمية إلا للغرض التعليمي المشروع الذي تم جمع المعلومات من أجله، مثل تعزيز سلامة المدرسة والأمن الجسدي للطلاب. ومع ذلك، تُؤكّد مكاتبنا أن معلومات حالة الهجرة لا تُعد جزءًا من أهداف سلامة المدرسة أو الأغراض التعليمية المشروعة. وبالتالي، لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية فحص السجلات المدرسية للطلاب بحثًا عن معلومات تتعلق بحالة الهجرة. علاوةً على ذلك، فإن الكشف عن مثل هذه المعلومات من قبل مسؤولي الموارد المدرسية قد يشكل انتهاكًا لقيود قانون FERPA المتعلقة بالكشف وإعادة الكشف عن معلومات التعريف الشخصية الواردة في السجلات التعليمية.

إذا طلب مسؤول إنفاذ القانون الفيدرالي أو المحلي معلومات عن أحد الطلاب، يجب على المدرسة عدم الكشف عن هذه المعلومات. بدلاً من ذلك، ينبغي لها طلب استدعاء قضائي أو أي مستند قانوني آخر يبرر هذا الطلب. وعند استلام المستند، يجب على المدرسة التواصل مع محاميها قبل تقديم أي معلومات تتعلق بالطلاب. كما يتعين على المدرسة إبلاغ مكتب الخصوصية التابع لوزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) بأي طلب من هذا القبيل.

<< مراجعة سياسات معلومات الدليل الخاصة بها للتأكد من أنها لا تتضمن معلومات قد تكشف عن غير قصد عن حالة الهجرة الخاصة بالطالب، مثل مكان الميلاد أو الجنسية أو معلومات جواز السفر. كذلك، إن استثناء معلومات الدليل مسموح به، ويمكن أن يتضمن فقط معلومات "الن تعتبر بشكل عام ضارة أو انتهاكًا للخصوصية إذا تم الكشف عنها". كما قد ترغب المناطق التعليمية في تنفيذ سياسة محدودة تسمح للوكالة التعليمية "بتقييد تعيين الدليل لأطراف محددة، لأغراض معينة، أو كليهما". علاوة على ذلك، يحق للآباء والطلاب اختيار عدم الكشف عن معلومات الدليل من خلال طلب نموذج اختيار عدم الكشف عن معلومات الدليل من مدرستهم،

<< إعادة إصدار إشعار FERPA السنوي للمنطقة لإبلاغ الآباء والأوصياء (إن وجدوا) بحقوقهم في اختيار عدم المشاركة في سياسة معلومات الدليل الخاصة بالمنطقة، مترجمًا إلى اللغات الرئيسية السائدة للطلاب داخل المنطقة، إن أمكن.

<< إخطار الوالدين أو الأوصياء (إن وجدوا) فورًا إذا طلب مسؤولو إنفاذ القانون الفيدراليون أو المحليون معلومات عن أطفالهم.

<< مراجعة المعلومات الحالية التي تم جمعها لتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات قد تكشف بشكل غير ضروري عن حالة الهجرة الخاصة بالطالب أو الوالد، وما إذا كان جمع هذه المعلومات ضروريًا.

بموجب قانون الولاية، يحق للطلاب والأسر تقديم شكاوى بشأن الكشف غير المصرح به عن معلومات التعريف الشخصية إلى مكتب الخصوصية التابع لوزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED).

٣. احتجاج أو استجواب أو إبعاد الطلاب من حرم المدرسة من قبل ضباط إنفاذ القانون

تفرض القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية المختلفة، بما في ذلك قانون التعليم في نيويورك، وقانون محكمة الأسرة في نيويورك، وقرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية بلييلر ضد دو، التزامات على المناطق التعليمية في ما يتعلق باحتجاز الطلاب أو استجوابهم أو إبعادهم من حرم المدرسة. وبالتالي، قد يؤدي أي انتهاك لهذه الالتزامات إلى تعريض المناطق التعليمية للمسؤولية القانونية. بناءً على ذلك، تؤكد وكالاتنا وتوضح إرشاداتنا التعليمية المشتركة للهجرة لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ للمناطق التعليمية بشأن الالتزامات القانونية والإجراءات الواجب اتباعها في حال طلب ضباط إنفاذ القانون الوصول إلى طالب.

وكمسألة أولية، نؤكد مجددًا على موقف وزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED) الثابت بأن ضباط إنفاذ القانون لا يجوز لهم إخراج طالب من حرم المدرسة أو استجوابه دون موافقة والدي الطالب أو الشخص الذي يرتبط به بعلاقة أبوية، إلا في الظروف المحدودة المبينة أدناه. علاوةً على ذلك، ينص الأمر التنفيذي ١٧٠،١ في ولاية نيويورك على أنه لا يجوز تنفيذ الاعتقالات المدنية من قبل سلطات الهجرة الفيدرالية إلا داخل منشآت الولاية، مثل المدارس، عندما تكون مصحوبة بأمر قضائي أو أمر يسمح بالاحتجاز، ما لم يكن الاعتقال المدني ناتجًا عن إجراء قانوني داخل المنشأة. وعند تقديم طلب من مسؤول إنفاذ القانون الفيدرالي أو المحلي (بما في ذلك مسؤولي الموارد المدرسية) لاحتجاز أو استجواب طالب، يجب على موظفي المدرسة - في إطار مسؤولياتهم كمعلمين لجميع الطلاب - مراعاة ما يلي:

(١) عدم السماح للضباط داخل حرم المدرسة بالوصول إلى الطالب، إلا لمعالجة موقف أمني وشيك أو حيثما يقتضي القانون ذلك بسبب مذكرة أو أمر قضائي،

(٢) الأخذ بعين الاعتبار أنه ثمة مجموعة متنوعة من أشكال الوثائق التي يجوز للضباط تقديمها، ولكنها ليست كلها كافية قانوناً لتبرير تسليم السجلات أو منح الوصول إلى الطالب إذ ينبغي طلب الوثائق من الضباط. وقد تتخذ هذه الوثائق أشكالاً مختلفة، بما في ذلك:

أ. مذكرة أو أمر قضائي: يتم توقيع مذكرة أو أمر قضائي من قبل قاضي الولايات المتحدة الأمريكية أو قاضي الصلح الفيدرالي ويوضح سبباً محتملاً للاعتقاد بأن فرداً ما قد ارتكب جريمة أو مخالفة.

ب. مذكرة إدارية: يتم إعداد مذكرة إدارية وإصدارها من قبل سلطات الهجرة الفيدرالية توجّه المسؤولين الفيدراليين لاعتقال غير المواطنين وذلك لإبعادهم أو لبدء إجراءات الترحيل. إنها ليست مذكرة قضائية ولا توفر سبباً محتملاً للاعتقاد بأن فرداً ما قد ارتكب جريمة أو مخالفة لأنه كقاعدة عامة، ليس من الجريمة أن يظل فرد لا يحمل وثائق موجوداً في الولايات المتحدة.

ج. "احتجاز" المهاجرين: وهو طلب، يصدره عادةً سلطات الهجرة الفيدرالية إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية، لإبقاء فرد قيد الاحتجاز لمدة تصل إلى ٤٨ ساعة بعد الموعد المقرر لإطلاق سراحه. وهو يوفر للسلطات الفيدرالية وقتاً إضافياً لتحديد ما إذا كانت ستحتفظ بالفرد لمتابعة إجراءات إنفاذ الهجرة المدنية.

(٣) تزويد المشرف ومحامي المنطقة المدرسية بالوثائق التي سيقومونها في سياق طلب إنفاذ القانون، وذلك قبل اتخاذ أي إجراء آخر. ثم انتظار التوجيه قبل المتابعة؛

(٤) إخطار والد الطالب أو الوصي عليه على الفور (إن وجد) ما لم يكن محظوراً على وجه التحديد (على سبيل المثال، بموجب أمر قضائي).

وكما أوضحت إرشاداتنا التعليمية المشتركة بشأن الهجرة لعام ٢٠١٩، فمن واجب المناطق المدرسية ضمان احترام مسؤولي الموارد المدرسية لحق الطلاب غير المسجلين في الالتحاق بالمدرسة دون خوف من العواقب السلبية المتعلقة بالهجرة. ونذكر المناطق المدرسية بأنه لا يجوز لمسؤولي الموارد المدرسية احتجاز الطلاب أو استجوابهم بهدف تحديد وضعهم في الهجرة إذ يحظر التعديل الرابع على مسؤولي الموارد المدرسية احتجاز أو استجواب أي طالب ما لم يكن لديهم شكوك معقولة بأن الطالب قد انتهك سياسة المدرسة أو ارتكب عملاً غير قانوني يهدد "الاحتياجات الخاصة لسلامة المدرسة". ولا ينبغي اتخاذ مثل هذه الإجراءات إلا تحت إشراف مسؤول المدرسة، ولأغراض التحقيق فقط في الانتهاك المشتبه به للسياسة أو العمل غير القانوني. كما أن حالة الهجرة الخاصة بالطلاب لا تؤثر على سلامة المدرسة أو سياسة المدرسة، ولن تبرر أبداً احتجازه أو استجوابه في حرم المدرسة.

في الواقع، قد تنتهك مثل هذه الممارسات غير القانونية، عندما تستند إلى العرق أو الإثنية أو الأصل القومي أو الجنسية أو وضع الهجرة المفترض للطلاب، دستور الولاية وقوانين الحقوق المدنية المختلفة على مستوى الولاية والحكومة الفيدرالية. وتخاطر المناطق المدرسية التي تسمح لمسؤولي الموارد المدرسية بانتهاك هذه الحماية القانونية بالمسؤولية عن الفشل في تدريبهم بشكل مناسب داخل مدارسها والإشراف عليهم.

وبموجب قانون التعليم في نيويورك، يتعين على المناطق المدرسية التي توظف مسؤولي الموارد المدرسية تحديد أدوارهم ومجالات مسؤوليتهم رسميًا من خلال عقد مكتوب أو مذكرة تفاهم تم وضعها بالتعاون مع أصحاب المصلحة. وتنصح مكاتبنا المناطق المدرسية بدمج السياسات والإجراءات التي تحمي حقوق الطلاب غير المسجلين في عقودها أو مذكرات التفاهم مع مسؤولي الموارد المدرسية، بما في ذلك:

- (١) تحديد قيود واضحة على قدرة موظفي موارد المدرسة في الوصول إلى سجلات الطلاب وإعادة الكشف عنها، خاصةً تلك التي تحتوي على معلومات قد تكشف عن حالة الهجرة الخاصة بالطلاب. ويشمل ذلك ما إذا كان مسؤولو الموارد المدرسية يُعتبرون "مسؤولين مدرسيين" يحق لهم الوصول إلى سجلات الطلاب؛
- (٢) وضع سياسات تحظر على مسؤولي الموارد المدرسية استجواب الطلاب وأفراد أسرهم بشأن وضعهم في الهجرة؛
- (٣) التزام من مسؤولي الموارد المدرسية وموظفي المدرسة بعدم مشاركة المعلومات المتعلقة بحالة الهجرة الفعلية أو المحتملة للطلاب أو أفراد أسرهم مع سلطات الهجرة، إلا إذا كان ذلك مطلوبًا بموجب القانون؛
- (٤) وضع سياسات تحظر على مسؤولي الموارد المدرسية احتجاز الطلاب بناءً على طلب سلطات الهجرة، أو إجراء اعتقالات استنادًا إلى مذكرات هجرة مدنية، أو الاستجابة لطلبات الإخطار أو النقل من سلطات الهجرة، أو استخدام مرافق الحرم الجامعي لأي غرض من أغراض إنفاذ قوانين الهجرة، ما لم يكن ذلك مطلوبًا بموجب القانون؛
- (٥) ضرورة تشاور جميع مسؤولي الموارد المدرسية مع المشرف أو أي مسؤول مدرسي آخر معين قبل اتخاذ أي إجراء ينطوي على انحراف عن الضمانات السابقة.

٤. التنمّر والتحرّش

يحظر قانون ولاية نيويورك والقانون الفيدرالي التحرش والتنمّر من قبل الطلاب أو الموظفين على الأساس الفعلي أو المتصور للعرق أو اللون أو الأصل القومي أو المجموعة العرقية أو الجنسية أو وضع الهجرة، من بين أسباب أخرى. وتشجع مكاتبنا المناطق المدرسية على مراجعة التوجيهات والموارد السابقة بشأن قانون كرامة جميع الطلاب لفهم واجبههم القانوني في توفير بيئة مدرسية خالية من التحرش والتنمّر. وتشمل هذه الالتزامات: وضع سياسات للتعامل مع هذا السلوك؛ تدريب الموظفين على سياسات المنطقة ودمجها في مدونة السلوك الخاصة بالمنطقة؛ توعية الطلاب بأساليب للحد من التنمّر والتحرّش والتمييز؛ والإبلاغ عن الحوادث إلى وزارة التعليم في ولاية نيويورك (SED).

بالإضافة إلى ذلك، يحظر قانون نيويورك استهداف الأشخاص أو ممتلكاتهم بالعنف أو التهديد أو التحرش بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو النسب أو الجنس أو الدين أو العمر أو الإعاقة أو التوجه الجنسي. يمكن لوحدة مكافحة جرائم الكراهية والتحرّش في مكتب المدعي العام أن تطلق تحقيقات غير جنائية بشأن انتهاكات هذا القانون، وتوفير الموارد المناسبة للمناطق المدرسية.

٥. احتجاز أو ترحيل أفراد أسرة الطالب

قد يواجه الطلاب - بغض النظر عن وضعهم في الهجرة - حالات احتجاز أو ترحيل تخصّ آباءهم أو أولياء أمورهم أو أفراد آخرين من أسرهم. لذلك، نحث المناطق المدرسية على التأكد من أن جميع الطلاب وأسرهم يقدمون معلومات اتصال محدثة لحالات الطوارئ، بما في ذلك جهات الاتصال الثانوية، ما قد يكون ذا أهمية خاصة في حال تأثير تطبيق قوانين الهجرة على قدرة الوالد أو الوصي على تقديم الرعاية. كما يمكن للمناطق المدرسية أن تشارك المعلومات المتعلقة بالموارد القانونية والمجتمعية المتاحة مع الطلاب وأسرهم، بما في ذلك تلك المدرجة في الملحق.

٦. الملحق: الموارد

مورد مكتب الحاكمة للطلاب والأسر:

<< يساعد مكتب نيويورك للأمريكيين الجدد المهاجرين في الوصول إلى الخدمات والدعم المجاني، كما يوفر لهم التوجيه ضمن شبكة واسعة من مقدمي الخدمات المجتمعية على مستوى الولاية. للمزيد من التفاصيل، يمكنكم زيارة الرابط التالي <https://dos.ny.gov/office-new-americans>.

<< للحصول على موارد خاصة بالطلاب الذين يعانون من التشرد، يمكنكم زيارة مكتب ولاية نيويورك لخدمات الأطفال والأسرة، الشباب الهارين والمشردين، عبر الرابط التالي <https://ocfs.ny.gov/programs/youth/rhy>.

<< للحصول على موارد للطلاب والبالغين الذين يعانون من التمييز على أساس العرق، اللون، الأصل القومي، الجنس، الدين، العمر، الإعاقة، التوجه الجنسي أو أي تصنيفات محمية أخرى، يمكنكم زيارة قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك على الرابط التالي <https://dhr.ny.gov/complaint>.

مورد إدارة التعليم في ولاية نيويورك:

<< اتصل بمكتب الخصوصية التابع لإدارة التعليم في الولاية على:

<< العنوان: 89 Washington Avenue, EB 152, Albany, NY, 12234

<< الهاتف: ٥١٨-٤٧٤-٩٣٧

<< البريد الإلكتروني: Privacy@nysed.gov

<< لتقديم شكوى تتعلق بالخصوصية تزعم أن المعلومات الشخصية التي يمكن التعرف على هوية الطلاب قد تم الكشف عنها أو الوصول إليها من قبل شخص غير مصرح له، يمكنكم زيارة إدارة التعليم في ولاية نيويورك، قسم الآباء والطلاب، وتقديم شكوى تتعلق بالخصوصية، عبر الرابط التالي: <https://www.nysed.gov/data-privacy-security/parents-and-students-file-privacy-complaint>.

<< للاستفسارات المتعلقة بهذا التوجيه، يرجى الاتصال بمكتب مستشار إدارة التعليم في ولاية نيويورك على:

<< الهاتف: ٥١٨-٤٧٤-٦٤٠٠

<< البريد الإلكتروني: legal@nysed.gov

مورد مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك:

<< لتقديم شكوى تتعلق بالحقوق المدنية إلى مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، يمكنكم زيارة الرابط التالي: <https://ag.ny.gov/file-complaint/civil-rights>.

<< لتقديم شكوى تتعلق بجريمة كراهية إلى مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، يمكنكم زيارة الرابط التالي:

<https://ag.ny.gov/publications/hate-crimes>.

<< للحصول على معلومات حول المحامين أو الممثلين المعتمدين للإجراءات المتعلقة بالهجرة والموارد الخاصة بتجنب الاحتيال في خدمات الهجرة، يمكنكم زيارة مكتب المدعي العام في ولاية نيويورك، قسم "اعرف حقوقك: الاحتيال في خدمات الهجرة" عبر الرابط التالي: <https://ag.ny.gov/publications/immigration-services-fraud>.

<< للاستفسارات المتعلقة بهذا التوجيه، يرجى التواصل مع مكتب الحقوق المدنية التابع لمكتب المدعي العام في ولاية نيويورك على:

<< البريد الإلكتروني: civil.rights@ag.ny.gov